



مختصر سياسات

# العنف الجنسي بحق الأسرى الفلسطينيين: من الشهادات الميدانية إلى الإقرار الأممي

مركز الأبحاث الفلسطيني  
2026



**مركز الأبحاث الفلسطيني** هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية، مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS



02-2966228



0597777008



00970597777008



فلسطين | رام الله - المصيون



شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس - الطابق الثامن

شهدت قضية الأسرى الفلسطينيين منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 تحولاً لافتاً في طبيعة الانتهاكات الموثقة داخل السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، بالتوازي مع حملات الاعتقال الواسعة التي طالت آلاف الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية. وخلال هذه الفترة، تزايدت الشهادات الصادرة عن الأسرى المحررين، وتراكمت التقارير الحقوقية والأممية التي وثقت أنماطاً متعددة من التعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي والتعرية القسرية والإذلال والإهمال الطبي داخل منظومة الاحتجاز الإسرائيلية.

وقد اكتسبت القضية بعداً جديداً مع صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي<sup>1</sup> المرتبط بالنزاعات لعام 2026 (S/2026/321)، الذي أقر بوقوع حوادث متعددة من العنف الجنسي بحق أسرى فلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية، ووثق انتهاكات طالت رجالاً ونساءً وأطفالاً، بما في ذلك حالات اغتصاب. وتنبع أهمية التقرير من كونه يمثل حصيلة مسار متراكم من الرصد والتحقيق الأممي، انتهى إلى إدراج القوات الاحتلال الإسرائيلية ضمن القائمة السوداء "الأطراف المرتكبة لأنماط من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات".

ولا تقتصر أهمية هذا التطور على أبعاده الحقوقية والإنسانية، بل تمتد إلى تداعياته السياسية والقانونية المرتبطة بمكانة إسرائيل الدولية ومستقبل المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين. وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تحليل دلالات التقرير الأممي الأخير وقراءته في سياق التقارير والتحقيقات الدولية التي سبقته، بهدف فهم طبيعة التحول في المقاربة الأممية لقضية الأسرى الفلسطينيين واستشراف ما قد يترتب على إدراج إسرائيل ضمن القائمة الأممية من آثار سياسية وقانونية.

## العنف الجنسي والانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين بعد 7 أكتوبر 2023

بالتوازي مع التوسع غير المسبوق في حملات الاعتقال الإسرائيلية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، برزت قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين باعتبارها أحد أكثر الملفات الحقوقية ارتباطاً بحرب الإبادة التي يتعرض لها قطاع غزة وفلسطين. وتشير المعطيات المتوفرة إلى تجاوز عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (9400) أسير ومعتقل حتى بداية مايو/أيار 2026، من بينهم نساء وأطفال ومعتقلون إداريون وآلاف المعتقلين المصنفين ضمن فئة "المقاتلين غير الشرعيين"، في ظل اتهامات متزايدة بتدهور أوضاع الاحتجاز وازدياد الانتهاكات داخل السجون ومراكز الاعتقال<sup>2</sup>.

ومع مرور الوقت، لم تعد الانتهاكات المبلغ عنها تستند إلى شهادات فردية متفرقة، بل أصبحت مدعومة بقاعدة واسعة من الأدلة المتقاطعة شملت إفادات الأسرى المحررين، وتقارير المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية، والتحقيقات الصحفية، فضلاً عن مواد بصرية جرى نشر بعضها من قبل جنود مشاركين في عمليات الاحتجاز والتعذيب، ومحتوى إعلامي ومواقف رسمية صدرت عن وزراء في الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما وزير الأمن

القومي إيتمار بن غير، اتسمت بإضفاء طابع علني على سياسات الإذلال والتشديد العقابي بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. وقد أسهم هذا التراكم التوثيقي في نقل النقاش من مستوى الادعاءات الفردية إلى مستوى فحص أنماط الانتهاكات داخل منظومة الاحتجاز الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، استند تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المعنون "التعذيب والإبادة الجماعية: المستقبل المحطم للمعتقلين الفلسطينيين السابقين في غزة" إلى مقابلات معمقة مع (100) معتقل فلسطيني سابق، إضافة إلى إفادات جُمعت من خلال زيارات محامي المركز لـ(53) معتقلاً كانوا لا يزالون رهن الاحتجاز. وقد وثقت هذه الشهادات تعرض المعتقلين لظروف احتجاز قاسية شملت الاكتظاظ والتجويع والحرمان من الرعاية الصحية، إلى جانب ممارسات تعذيب جسدي ونفسي تضمنت الضرب المبرح والشبح والصعق بالكهرباء والاعتداء بواسطة الكلاب البوليسية، فضلاً عن أشكال متعددة من العنف الجنسي<sup>3</sup>.

وفي أواخر عام 2025، نشر المركز إفادات موثقة تضمنت شهادات حول تعرض مدنيين فلسطينيين، بينهم نساء، لحالات اغتصاب وعنف جنسي خلال فترة احتجازهم لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما أضاف بعداً جديداً إلى ملف الانتهاكات المرتكبة داخل مراكز الاحتجاز، وعزز ما ورد في التقارير الحقوقية والدولية بشأن تصاعد الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين<sup>4</sup>.

ولم تقتصر سوء المعاملة والتعذيب على المعتقلين الفلسطينيين، إذ كشفت إفادات مشاركين في حملات كسر الحصار عن قطاع غزة، كان آخرها في مايو/أيار 2026، عن تعرض عدد من النشطاء الدوليين للضرب والتحرش والإهانة وسوء المعاملة خلال فترة احتجازهم لدى السلطات الإسرائيلية<sup>5</sup>. كما أثار نشر بن غير، المسؤول عن السجون والمعتقلات الإسرائيلية، مقطعاً مصوراً يُظهر معاملة مهينة لناشطي "أسطول غزة" انتقادات واسعة، خصوصاً في ظل مواقفه الداعية إلى تشديد الإجراءات العقابية بحق الأسرى الفلسطينيين، اعتبرها بعض خبراء القانون الدولي أن مضامينها تقترب من خطاب الإقصاء والتطهير العرقي، الأمر الذي زاد من الجدل حول السياسات التي يتبناها تجاه الأسرى والمعتقلين<sup>6</sup>.

وعلى الرغم من تنوع المصادر التي وثقت هذه الانتهاكات، فإن الأهمية الأساسية لا تكمن في تعدد الشهادات أو حجم الوقائع المبلغ عنها فحسب، بل في الكيفية التي تعاملت بها الهيئات الدولية مع هذه المعطيات، وفيما إذا كانت قد انتقلت من مستوى الادعاءات والرصد الحقوقي إلى مستوى التحقق والتوصيف المؤسسي. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تتبع تطور المقاربة الأممية لقضية الأسرى الفلسطينيين، وفحص الكيفية التي قادت بها عملية التوثيق إلى توصيف هذه الانتهاكات بوصفها جزءاً من نمط أوسع داخل منظومة الاحتجاز الإسرائيلية.

1. الانتهاكات بين الشهادات والتوثيق، مثل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات لعام 2026 (S/2026/321) تطوراً نوعياً في توثيق الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، إذ انتقل بالقضية من دائرة الرصد الحقوقي والشهادات الميدانية إلى مستوى التوثيق والإقرار الأممي. فقد أقر التقرير بوقوع حوادث متعددة من العنف الجنسي بحق أسرى فلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية، طالت رجالاً ونساءً وأطفالاً، وشملت الاغتصاب، والاعتداء بالأدوات، والعنف ضد الأعضاء التناسلية، والتعرية القسرية، والتفتيش المهين، والتهديد بالاعتداء، إضافة إلى توثيق حالات جرى تصويرها أثناء وقوع الانتهاكات.

وتزداد أهمية هذه النتائج عند مقارنتها بالتقرير السابق للأمين العام لعام 2025 (S/2025/389)، الذي ميّز بوضوح بين مستوى الإثبات المتوفر بشأن الانتهاكات المنسوبة للفصائل الفلسطينية المسلحة والانتهاكات المنسوبة إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي. فبينما تحدث التقرير، فيما يتعلق بأحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، عن وجود "أسباب معقولة للاعتقاد" بوقوع أعمال عنف جنسي استناداً إلى الشهادات والقرائن والأدلة المتاحة، أكد في المقابل تمكن الأمم المتحدة من التحقق من عدد من حالات العنف الجنسي المرتكبة بحق معتقلين ومدنيين فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية، بما شمل الاعتداءات ومحاوالات الاغتصاب والاعتداءات على الأعضاء التناسلية والتعرية القسرية<sup>7</sup>.

ويُلاحظ أن التطور الأبرز بين التقريرين يتمثل في اتساع نطاق الانتهاكات الموثقة بحق المعتقلين الفلسطينيين وتزايد الأدلة المرتبطة بها، بالتوازي مع التوسع الكبير في عمليات الاعتقال وتدهور أوضاع الاحتجاز داخل السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. وفي المقابل، لم تفض التحقيقات الأممية المتعلقة بالأسرى الإسرائيليين المحتجزين في غزة إلى إثبات وقوع انتهاكات جنسية وفق مستوى التحقق الذي اعتمده الأمم المتحدة في توثيق الانتهاكات داخل أماكن الاحتجاز الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، شهدت قضية الأسرى الفلسطينيين حضوراً متزايداً في الأوساط الحقوقية والأكاديمية والإعلامية الدولية، وتنامت الفعاليات التضامنية المطالبة بحماية الأسرى ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة بحقهم، ولا سيما في ضوء ما وفرته التقارير الأممية من مرجعية دولية أكثر صلابة لتوثيق هذه الانتهاكات ومتابعتها.

2. من الانتهاك إلى السياسة الممنهجة، تشير المعطيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل (A/HRC/58/CRP.6)، إلى أن الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 يصعب تفسيرها باعتبارها تجاوزات فردية أو ممارسات معزولة. فقد استندت اللجنة إلى مقابلات مباشرة مع ضحايا وشهود، وإفادات طبية وقانونية، ومواد بصرية ورقمية مفتوحة المصدر، لتلخص إلى وجود أنماط متكررة من العنف الجسدي والجنسي والنفسي داخل منظومة الاحتجاز الإسرائيلية<sup>8</sup>.

وتبرز دلالة هذه الاستنتاجات في أن الانتهاكات لم تقتصر على موقع احتجاز واحد أو جهة أمنية بعينها، بل تكررت في عدد من السجون ومراكز التحقيق، بمشاركة جهات عسكرية وأمنية مختلفة. كما اتسمت الممارسات الموثقة بدرجة عالية من التشابه، سواء من حيث أساليب التعذيب أو أنماط العنف الجنسي أو استخدام التعرية القسرية والإذلال بوصفها أدوات للسيطرة والإخضاع.

ولم يقتصر الأمر على تكرار الانتهاكات، بل شمل أيضًا تكرار أنماط التعامل معها. فقد وثقت اللجنة حالات جرى فيها تصوير المعتقلين أثناء تعرضهم لمعاملة مهينة أو أوضاع حاطه بالكرامة ونشر هذه المواد عبر منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما اعتبرته مؤثرًا على اتساع الشعور بالإفلات من العقاب وتحول بعض ممارسات الإذلال إلى سلوك متكرر داخل بيئة الاحتجاز.

وانطلاقًا من تكرار الوقائع في أماكن متعددة، وتشابه أنماطها، وتعدد الجهات المتورطة فيها، إلى جانب استمرار القيود المفروضة على وصول هيئات الأمم المتحدة والجهات الرقابية المستقلة إلى أماكن الاحتجاز، خلصت اللجنة إلى وجود نمط ممنهج من المعاملة القاسية والمهينة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. وقد شكل هذا الاستنتاج إحدى المرجعيات الأساسية التي استند إليها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2026 (S/2026/321)، والذي اكتسب أهمية خاصة بإدراج إسرائيل ضمن قائمة الأطراف المرتكبة لأنماط من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

وفي هذا السياق، أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية قطع علاقاتها مع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش حتى نهاية ولايته، على خلفية إدراج إسرائيل في القائمة السوداء الواردة في التقرير. كما صرح السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة داني دانون بأن قرار إدراج إسرائيل على القائمة السوداء واتهامنا باستخدام العنف الجنسي كسلاح حرب يشكلان فضيحة، معتبرًا أن الأمم المتحدة تساوي بين إسرائيل وحركة حماس<sup>9</sup>. ويعكس

هذا الموقف حجم الاعتراض الإسرائيلي على نتائج وآليات التوثيق الأممية، ولا سيما بعد انتقال الاتهامات من نطاق التقارير الحقوقية إلى تقارير رسمية صادرة عن الأمم المتحدة.

## تداعيات إدراج إسرائيل في القائمة الأممية

يمثل إدراج إسرائيل ضمن القائمة الأممية للأطراف المرتكبة لأنماط من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تويجاً لمسار طويل من التوثيق والتحقيق الدولي، كما يعكس تحولاً في مقاربة الأمم المتحدة لقضية الأسرى الفلسطينيين من إطار الرصد والمتابعة إلى إطار التوصيف المؤسسي للانتهاكات. ولا تقتصر أهمية هذا التطور على بعده الحقوقي، بل تمتد إلى جملة من التداعيات السياسية والقانونية والإعلامية التي قد تؤثر في مكانة إسرائيل الدولية وفي مستقبل الجهود الرامية إلى مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين.

1. **التداعيات السياسية**، يمثل إدراج القوات الإسرائيلية في القائمة الأممية تطوراً سياسياً مهماً في التعامل الدولي مع قضية الأسرى الفلسطينيين، إذ ينقل الانتهاكات الموثقة من دائرة الاتهامات الحقوقية إلى دائرة التسجيل الرسمي داخل إحدى أهم آليات الأمم المتحدة المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. كما يوفر هذا الإدراج مرجعية أممية يمكن الاستناد إليها في المحافل الدولية، ويعزز الضغوط السياسية والدبلوماسية المرتبطة بمساءلة إسرائيل عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

2. **التداعيات القانونية**، يكتسب التقرير أهمية قانونية خاصة لكونه صادراً عن الأمين العام للأمم المتحدة في إطار آلية أنشأها مجلس الأمن لرصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وبذلك يشكل مرجعية أممية يمكن الاستناد إليها في جهود التوثيق والمناصرة القانونية وأعمال لجان التحقيق والآليات الدولية ذات الصلة. كما أن الإدراج استند إلى نمط من الانتهاكات التي تم التحقق منها، وليس إلى حوادث منفردة، الأمر الذي يعزز القيمة القانونية للتقرير في أي مسار مستقبلي يتعلق بمساءلة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين.

3. **التأثير على السردية الإسرائيلية**، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، شكلت مزاعم العنف الجنسي أحد المرتكزات الأساسية للخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي أمام المجتمع الدولي. غير أن تقرير الأمين العام لعام 2026 أعاد توسيع نطاق النقاش الدولي ليشمل الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين أيضاً، بعدما انتقل من مرحلة الرصد إلى مرحلة الإدراج الرسمي داخل

الآليات الأممية المختصة. وبذلك لم يعد النقاش الدولي محصوراً في الانتهاكات المنسوبة إلى طرف واحد، الأمر الذي حدّ من قدرة إسرائيل على احتكار خطاب الضحية في هذا الملف، وعزز حضور الرواية الفلسطينية داخل الأطر الحقوقية والدولية.

**4. التأثير على ملف الأسرى الفلسطينيين دولياً،** أسهم التقرير في نقل قضية الأسرى الفلسطينيين من كونها قضية حقوقية تُثار بصورة دورية إلى قضية تحظى باهتمام أمني ضمن إطار العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ومن شأن ذلك أن يعزز المطالبات بفتح السجون ومراكز الاحتجاز أمام الرقابة الدولية المستقلة، ويوسع الاهتمام الدولي بظروف الاحتجاز والانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

وفي هذا السياق، شهدت القضية تصاعداً ملحوظاً في التغطية الإعلامية والفعاليات الحقوقية والأكاديمية والتضامنية على المستويين الإقليمي والدولي، مدفوعة بتزايد الشهادات والتقارير الحقوقية والوثائق الأممية التي تناولت أوضاع الأسرى داخل السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

### تحديات المساءلة الدولية

على الرغم من أهمية إدراج إسرائيل ضمن القائمة الأممية للأطراف المرتكبة لأنماط من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فإن تحويل التوثيق الدولي إلى مساءلة فعلية لا يزال يواجه جملة من التحديات السياسية والقانونية والمؤسسية. فالتقارير الأممية نفسها تشير إلى استمرار القيود المفروضة على وصول هيئات الأمم المتحدة والجهات الرقابية المستقلة إلى السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، الأمر الذي يحد من القدرة على التحقق الشامل من الانتهاكات وتوثيقها.

وفي هذا السياق، تكتسب القيود المفروضة على آليات الرقابة أهمية خاصة. فبحسب ما أوردته وسائل إعلام إسرائيلية، يمنع وزير الأمن القومي إيتamar بن غفير منذ بدء الحرب المصادقة على طلبات تقدمت بها جهات رقابية تابعة لوزارة القضاء لزيارة المعتقلات والسجون ومراقبة أوضاع المحتجزين، كما واصل منع ممثلي نقابة المحامين من الوصول إلى الأسرى. ويكتسب هذا الرفض دلالة إضافية في ظل تزايد التقارير الحقوقية والإعلامية التي وثقت ادعاءات تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي بحق المعتقلين الفلسطينيين<sup>10</sup>.

كما يواجه مسار المساءلة تحدياً آخر يتمثل في محدودية فعالية آليات المحاسبة الداخلية. فقد أشارت تقارير أممية وحقوقية إلى استمرار الإفلات من العقاب في عدد من القضايا التي تضمنت شهادات وأدلة طبية ومواد

مصورة، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن قدرة المنظومة القضائية الإسرائيلية على إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في الانتهاكات المبلغ عنها.

وعليه، فإن إدراج إسرائيل في القائمة الأممية يمثل خطوة مهمة في مسار الاعتراف الدولي بالانتهاكات وتوثيقها، لكنه لا يشكل بحد ذاته ضماناً لتحقيق العدالة أو محاسبة المسؤولين عنها، في ظل استمرار العوائق المرتبطة بالوصول إلى أماكن الاحتجاز، وبفعالية آليات التحقيق والمحاسبة القائمة.

## الخلاصة

تكشف المعطيات الواردة في التقارير الحقوقية والأممية أن قضية الأسرى الفلسطينيين شهدت تحولاً جوهرياً منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، إذ انتقلت من إطار الانتهاكات المبلغ عنها عبر الشهادات الفردية إلى إطار التوثيق والتحقق الدولي. وقد مثل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات لعام 2026 نقطة تحول في هذا المسار، من خلال إقراره بوقوع انتهاكات جنسية بحق أسرى ومعتقلين فلسطينيين وإدراج إسرائيل ضمن القائمة الأممية للأطراف المرتكبة لأنماط من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

وتشير المعطيات التي استعرضتها الورقة إلى أن أهمية هذا التطور لا تقتصر على الاعتراف الدولي بالانتهاكات الموثقة، بل تمتد إلى ما يحمله من دلالات سياسية وقانونية تتعلق بمكانة إسرائيل الدولية ومستقبل المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة داخل السجون ومراكز الاحتجاز. كما يعكس التحول في المقاربة الأممية انتقال النقاش من التركيز على الوقائع الفردية إلى فحص أنماط الانتهاكات وطبيعتها المؤسسية، في ضوء تكرارها في أماكن متعددة وتورط جهات أمنية وعسكرية مختلفة فيها.

ومع ذلك، فإن الأثر العملي لهذا الإدراج سيظل مرتبطاً بمدى قدرة المجتمع الدولي والآليات الأممية على تجاوز التحديات التي تعيق المساءلة، وفي مقدمتها محدودية الوصول إلى أماكن الاحتجاز، واستمرار القيود المفروضة على الرقابة المستقلة، وغياب المحاسبة الفعالة على الانتهاكات المبلغ عنها. وعليه، فإن أهمية التقرير لا تكمن فقط فيما وثقه من انتهاكات، بل أيضاً في كونه يوفر مرجعية أممية جديدة يمكن البناء عليها في الجهود الرامية إلى حماية الأسرى الفلسطينيين وتعزيز المساءلة الدولية عن الانتهاكات المرتكبة بحقهم.

<sup>1</sup> يعرّف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة **العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (S/2026/321)** بأنه الاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والبلغاء القسري، والحمل القسري، والتعقيم أو الإجهاض القسري، والزواج القسري، وأي شكل آخر من أشكال العنف

الجنسي المماثلة في الخطورة، متى ارتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالنزاع المسلح. ويشمل هذا المفهوم الانتهاكات المرتكبة بحق النساء والرجال والفتيات والفتيان، كما يمتد ليشمل الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال أو العنف الجنسي في سياق النزاعات المسلحة. للاستزادة راجع

- United Nations Secretary-General (2026) Conflict-related sexual violence: Report of the Secretary-General. S/2026/321. New York: United Nations Security Council.

<sup>2</sup> وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا (2026). عدد الأسرى في سجون الاحتلال خلال العام 2026، <https://2u.pw/PWLVCF>

<sup>3</sup> Palestinian Centre for Human Rights (PCHR) (2025) Torture and Genocide: The Shattered Futures of Former Palestinian Detainees in Gaza. Gaza: Palestinian Centre for Human Rights.

<sup>4</sup> المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (10 نوفمبر 2025) يوثق شهادات اغتصاب وتعذيب جنسي ممنهج داخل سجون الاحتلال بحق معتقلين فلسطينيين مُفرج عنهم، <https://2u.pw/XRaSYX>

<sup>5</sup> موقع الجزيرة، (25 مايو/ أيار 2026). تعذيب وتحرش.. عائدون من أسطول الصمود يروون معاناتهم في سجون إسرائيل، <https://2u.pw/4041c6>

<sup>6</sup> FRANCE 24، (22 مايو/ أيار 2026). بعد فيديو التنكيل بالنشطاء: إيتمار بن غفير.. حالة مُنفردة أم مرآة للسياسة الإسرائيلية؟، <https://2u.pw/tGjbsO>

<sup>7</sup> Conflict-related sexual violence – 2025 Report of the Secretary-General (S/2025/389).

<sup>8</sup> Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel (2025) “More than a human can bear”: Israel's systematic use of sexual, reproductive and other forms of gender-based violence since 7 October 2023. A/HRC/58/CRP.6. Geneva: United Nations Human Rights Council.

<sup>9</sup> مونت كارلو الدولية، (28 مايو/ أيار 2026). لماذا أدرجت الأمم المتحدة إسرائيل على قائمتها السوداء للعنف الجنسي وكيف ردت تل أبيب؟، <https://2u.pw/KL80tY>

<sup>10</sup> موقع عرب 48، (27 مايو/ أيار 2026). بن غفير يواصل منع الرقابة على السجون في ظل تفاقم أوضاع الأسرى، <https://2u.pw/zULncj>